

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن

الاجتماع الثالث عشر

لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة

عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة اجتماعها الثالث عشر في 7 مارس/أذار 2019 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "تعزيز الإتاحة العامة للمعلومات الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأثناء الاجتماع، أجرت مجموعة العمل المعنية بالتجارة، مداولات حول تقريب السياسات حول تعزيز الإتاحة العامة للمعلومات الجمركية. جاءت وثيقة الاجتماع والتي تم إعدادها وفقاً للنتائج الرئيسية للتقرير البحثي الذي تم إجراؤه خصيصاً للاجتماع الثالث عشر 13 لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة وردود الدول الأعضاء على أسئلة السياسة المرسله من قبل نقاط الاتصال الخاصة بمكتب تنسيق الكومسيك إلى مجموعة العمل المعنية بالتجارة قبل عقد الاجتماع. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

التوصية الأولى 1 المتعلقة بالسياسات: تشجيع إنشاء آلية تشاور رسمية بين السلطات التنظيمية ومجتمع التجارة نحو ضمان بيئة تجارية فعالة لمصلحة مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.

لا تضمن آلية التشاور وردود الأفعال الفعالة الدائمة نجاح أي مبادرة لتسهيل التجارة فحسب، بل تعزز أيضاً إمكانية التنبؤ بالبيئة التنظيمية المتعلقة بالتجارة.

يُعد تطوير آليات تشاور فعالة مع القطاع الخاص أمراً ضرورياً للسماح للقطاع الخاص لتقديم مدخلاته أو تعليقاته أو اقتراحاته قبل التنفيذ و الإنفاذ (عندما يتم صياغة قوانين ولوائح جديدة لها القدرة على التأثير على التدفقات التجارية وقبل بدء تنفيذها).

يمكن لتقديم إشعار مسبق حول التشريعات المقدمة للتشاور العام أن يُمهّد الطريق لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على الاستجابة بسرعة وكفاءة. كما يُمكن استخدام اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة (NTFC) أيضاً كألية تشاور فعالة.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة فعالة لنشر التجارة، خاصة المعلومات المتعلقة بالجمارك.

يُمكن أن يلعب توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة والجمارك والوصول إلى هذه المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حيوياً في تيسير التجارة وكذلك نقطة انطلاق مهمة لإصلاحات تيسير التجارة الأخرى الأكثر طموحاً. يمكن من خلال رقمنة تدفقات المعلومات نشر الجمارك والبيانات المتعلقة بالتجارة على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بسهولة وبشكل مستمر وسريع. كما تتيح هذه التقنية للهيئات التنظيمية توفير المعلومات الحديثة في الوقت المناسب بتكاليف منخفضة. يُمكن إجراء تدفق المعلومات هذا بسهولة أكبر عن طريق استخدام الإنترنت أو أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى. يُعد تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سهلة الاستخدام هو العامل الرئيسي للاستخدام المتوقع والاستفادة من هذا الاستثمار.

فمن خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل أنظمة النافذة الواحدة الافتراضية، يُمكن الوصول إلى جميع القواعد واللوائح بسهولة، ويمكن تحميل النماذج وتعبئتها، كما يمكن تقديم الأوراق اللازمة إلكترونياً. فقبل أن يصبح هذا النظام حقيقة فإنه يتطلب مستوى معين من البنية التحتية الرقمية، سواء من حيث وصول المستخدم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإطار القانوني اللازم الذي يغطي استخدام الوثائق الإلكترونية والتوقعات الرقمية.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تشجيع تطوير نظام فعال للتحكم المسبق من أجل تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ بالعمليات الجمركية

نظام الحكم المسبق هو أداة مثبتة لتسهيل التجارة لكل من التجار والإدارات الجمركية التي تعزز اليقين والقدرة على التنبؤ بالعمليات الجمركية.

الحكم المسبق هو مشورة رسمية ملزمة قبل الاستيراد أو التصدير تصدر من قبل سلطة جمركية مختصة، والتي تزود مقدم الطلب بحكم محدد زمنياً على البضائع المراد استيرادها أو تصديرها. يُمكن هذا القرار التاجر من الحصول على معلومات دقيقة وملزمة مسبقاً للمعاملة الفعلية وللأخرى المماثلة خلال فترة محددة في المستقبل، وغالباً ما تكون العمليات أسرع قليلة التأخير في وقت تخليص المنتج المعني. وعلاوة على ذلك، يتم تقليل النزاعات مع السلطة الجمركية حول مسائل التعريفية والتقييم والأصل حيث أن عملية التداول بين المسؤولين قد حدثت قبل إصدار الحكم المسبق. لوجود نظام حكم متقدم وفعال، يجب أن تكون هناك إجراءات واضحة وقوية، بالإضافة إلى التزام قوي من جانب الإدارات الجمركية. كما يُعزز خلق الوعي العام ومعرفة البرنامج من فعالية النظام.

التوصية الرابعة 4 المتعلقة بالسياسات: تعزيز أنظمة النافذة الواحدة (SW) المتكاملة وبوابات المعلومات التجارية لدمج وظائف معالجة المعاملات الخاصة بنظم النافذة الواحدة مع مستودع شامل للقوانين واللوائح والقواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة.

يُعد دمج المعلومات في موقع واحد أو أقل عدد من المواقع أحد المبادئ الهامة في نشر المعلومات. تعمل بوابات المعلومات التجارية في هذا الصدد كمنصة واحدة تستخدم لتجميع ونشر كافة المعلومات المتعلقة بالتجارة لمختلف الوكالات. تُمكن أنظمة النافذة الواحدة من ناحية أخرى المتداولين من اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بالتجارة والجمارك من خلال منشأة واحدة. تختلف الهيئة المسؤولة عن تشغيل نظم النافذة الواحدة في مختلف الدول الأعضاء. في حين أن سلطات الجمارك هي المسؤولة عن تشغيل نظم النافذة الواحدة في العديد من الدول الأعضاء، ففي بعض الحالات، تقوم وزارة الاقتصاد/التجارة أو السلطات الوطنية الأخرى بهذه المهمة.

في بيئة ما بعد انفاقية تيسير التجارة، تعمل العديد من البلدان النامية في وقت واحد على نوافذ واحدة- ويفضل أن تكون افتراضية - وبوابات المعلومات التجارية. هناك حجة قوية للجمع بين هذه الجهود لإنتاج واجهة إلكترونية واحدة تجمع بين قوة معالجة المعاملات من نافذة واحدة مع مستودع شامل للقوانين واللوائح والقواعد والإجراءات والمستندات المتعلقة بالتجارة، كما أنه يرتبط عادة بإرشاد. يُمثل التعاون بين PortNet و TradeSense في المغرب مثلاً على هذه العملية. ثانياً، يُمكن ربط المصادر الجزئية الإلكترونية بمواد أخرى ذات صلة، بحيث يتم تبسيط عملية التنقل للمجتمع التجاري.

التوصية الخامسة 5 المتعلقة بالسياسات: رفع مستوى التعاون الدولي والإقليمي والاستفادة من الخبرات القطرية الناجحة لتعزيز توافر المعلومات التجارية.

هناك أمثلة على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تستخدم الاتفاقيات الإقليمية "كمرساة" لدعم تحسين بيئتها التجارية، بما في ذلك فصول حول الشفافية في الاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى توسيع نطاق المبادرات الإقليمية - عند الاقتضاء، ليشمل نظام النافذة الواحدة لتغطية الإرشادات. وبالنظر إلى الروابط التجارية والروابط الأخرى بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، هنالك مجال للدول الأعضاء للاستفادة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى لتطوير مبادرات محلية لتحسين توافر المعلومات المتعلقة بالتجارة للعمامة. يمكن أن يساعد نقل المعرفة عالية الأداء من دول منظمة التعاون الإسلامي الآخرين على تحسين توافر المعلومات، وفي النهاية تعزيز التجارة داخل المجموعة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تيسير التجارة هو جهد عالمي مستمر ولا يقتصر على منظمة التعاون الإسلامي أو الدول النامية. كما يشهد العالم على المراجعة المستمرة لبرامج تيسير التجارة من قبل الدول المتقدمة. لذلك، ينبغي النظر أيضاً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تيسير التجارة خارج دول منظمة التعاون الإسلامي، ويمكن حتى تحقيق نقل المعرفة من خلال الترتيبات الإدارية مثل مذكرة التفاهم والتدريب الداخلي وتبادل الخبراء وورش العمل.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

- مجموعة عمل التجارة التابعة للكموسيك: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

- تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. ومن خلال آلية تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة بعاليه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.
